تجارب بعض الدول العربية

6. تجارب بعض الدول العربية في التنوع الاقتصادي

- بصفة عامة، ومن أجل تحقيق نمو أكبر وتفادي الآثار السلبية لانخفاض أسعار بعض المواد الأولية كالنفط والغاز على الصادرات وإيرادات الميزانية، عمدت العديد من البلدان العربية على تغيير استراتيجيتها الاقتصادية بالتوجه نحو تنويع مصادر الإنتاج والتصدير. قلة من هذه الدول شهدت بعض النجاح، وكثيرة هي الدول التي عرفت نتائج ضعيفة مقارنة مع بعض الدول النامية.

- الدول العربية التي نجحت في تحقيق تنويع لاقتصادياتها و إنجاز تحولات اقتصادية مهمة استطاعت تنمية صناعات ذات الصلة بالنفط ومشتقاته مثل الصناعات البتروكيماوية والأسمدة والمعادن وبعض الصناعات التحويلية الأخرى باستخدام سياسات مختلفة للدعم والحوافز. كما أحرزت تقدماً ملحوظاً في تنمية قطاعات خدمية مثل القطاع المالي والسياحي.

الإمارات العربية المتحدة:

- حرصت الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، باعتمادها على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي. وقد ساهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 30%عام 2012.

- بالإضافة إلى الاستقرار، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جدا) . كما أنها استثمرت، في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة، وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية والخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية. كما عملت على إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي) .

- لاستكمال نفس النهج، قامت الإمارات بإدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الإمارات 2021 ورؤية أبوظبي 2030 وخطة دبي 2015. وتهدف الإمارات لكي تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير إدارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات، وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات.

المملكة العربية السعودية:

- ركزت خطط التنمية المتعاقبة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل للحكومة وموجه للاقتصاد المحلي. ورغم المحاولات للتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى، لازال هذا القطاع ومشتقاته والصناعات البتروكيماوية تهيمن على الاقتصاد الكلي والحسابات المالية ولا يزال المحرك الرئيسي للاقتصاد السعودي (حوالي 95%من الصادرات الإجمالية و 91%من إيرادات الميزانية) .

شكل: مساهمة الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية (%)

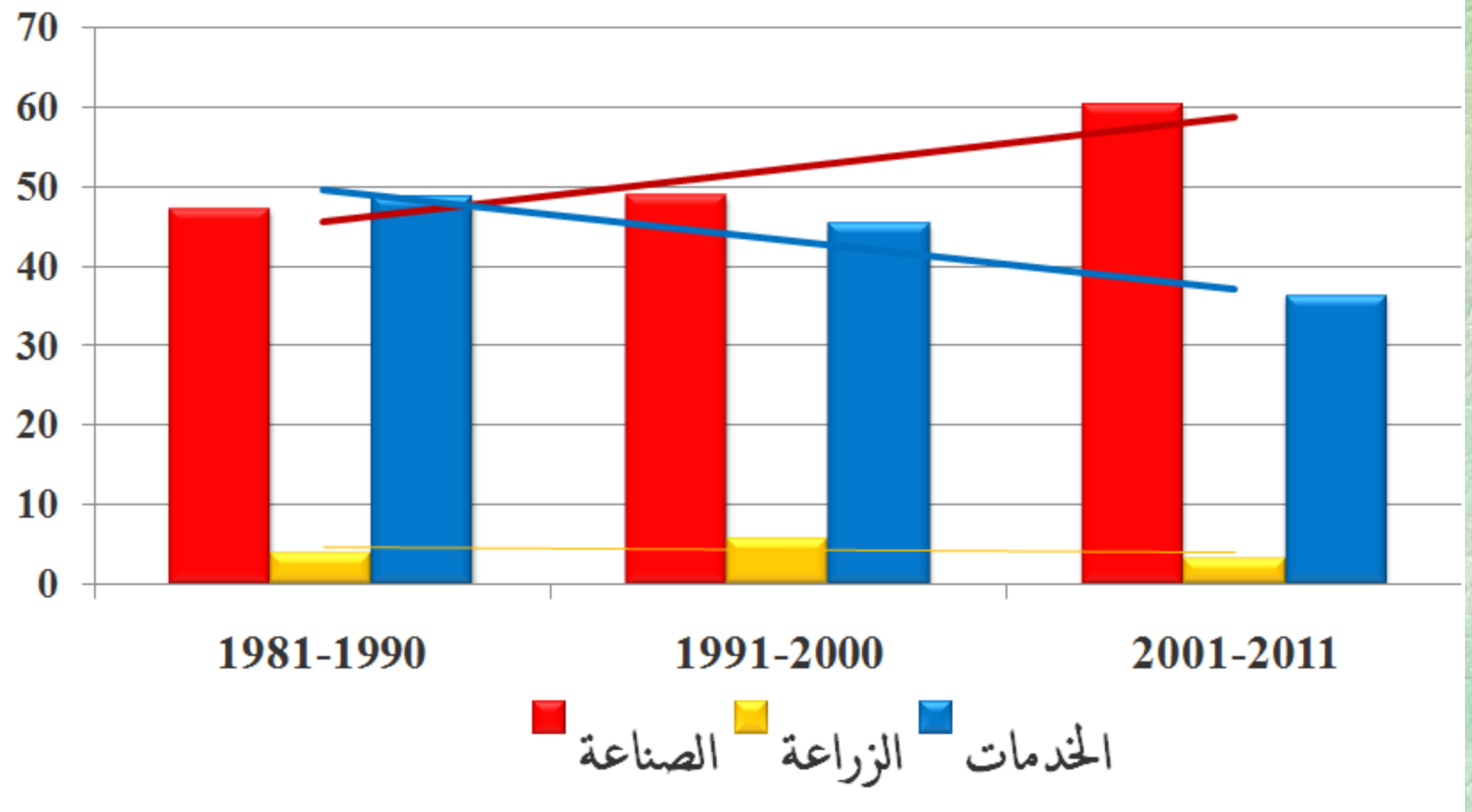

- وقد فرضت أسعار النفط المرتفعة والفوائض المالية الكبيرة خلال السنوات الأخيرة قيودًا على مدى تنويع الاقتصاد وتنوع الإيرادات غير النفطية . فلا يوجد عبء ضريبي في الاقتصاد السعودي. من جهة أخرى، قد يؤدي رفع إيرادات الضرائب غير النفطية إلى التأثير السلبي ولو جزئيًا على الأهداف الأخرى للسياسات، وأبرزها تنويع الاقتصاد.
- تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من هيمنة القطاع النفطي، يسجل القطاع الغير نفطي نموا خلال السنين الأخيرة. ويعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لهذا النمو مقارنة مع القطاع العام.

شكل: النمو الحقيقي للمخرجات

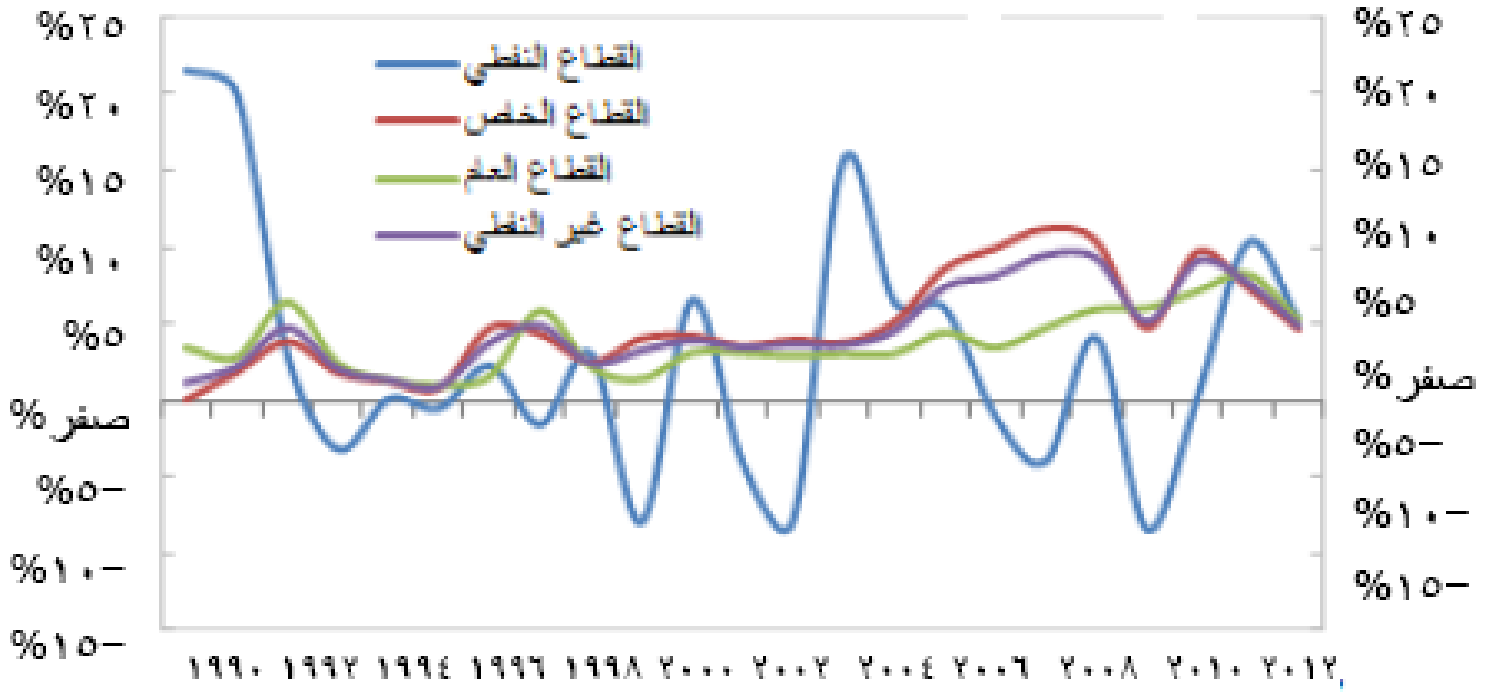

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاءات.

- يقسم الاقتصاد السعودي إلى ثلاث قطاعات: القطاع النفطي والقطاع العام (الخدمات الحكومية والمرافق العامة) والقطاع الخاص (جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى). ويشكل القطاع العام والقطاع الخاص القطاع غير النفطي.

شكل : حصص القطاعات من إجمالي الناتج المحلي

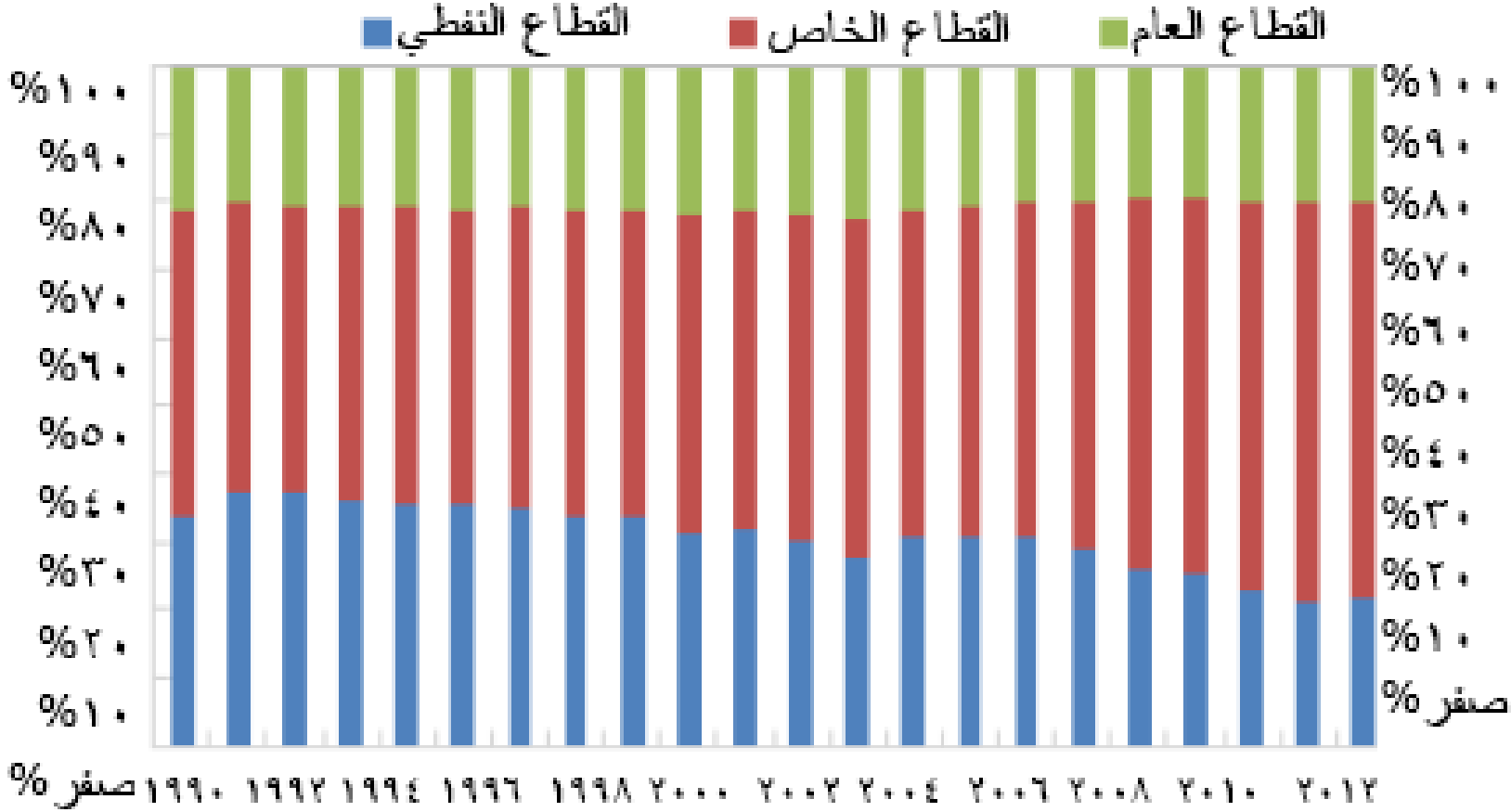

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاءات.

قطر:

- تمكنت قطر في ثلاثين عاما من أن تصبح أحد الدول التي تواصل تحقيق نمو قوي. فهي تتميز باستثماراتها في العديد من القطاعات الاقتصادية. توفرها على ثروة كبيرة من الغاز على مستوى العالم دفعها إلى وضع استراتيجية قوية من خلال التركيز على الغاز الطبيعي السائل من أجل تصديره. العوائد الناتجة عن هذا القطاع يتم استغلالها وإعادة ضخها في قطاعات أخرى بهدف تنويع الاقتصاد في مجالات مختلفة كالصناعة، والعقارات، والنقل، والاتصالات، والتجارة، والخدمات الحكومية، والتعليم، والرياضة. قطر تعتمد على هذا التنويع بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال اقتصاد قائم على المعرفة.